

الدعاة

"أساليبها وتمظهراتها في المجتمع الجزائري"

أ/ عادل شيهاب

جامعة جيجل

الملخص:

في هذا المقال يتطرق الباحث الى معاجلة ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد ثقافية تمس الأعراف والعادات والتقاليد والقيم الثقافية لهذا المجتمع، كما لها أبعاد دينية تمس العقيدة الإسلامية والكرامة الإنسانية ألا وهي ظاهرة الدعاة. وذلك من خلال عرض الجدل المفاهيمي القائم حول هذه الظاهرة على مستوى النسق الفكري المثل في أراء المفكرين أو التفسيرات النظرية لها، ومن ثم الانتقال إلى الكشف عن مسببات الظاهرة وأنواعها، كيف ينظر إليها المشرع الجزائري.

وفي الأخير تقديم بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تخفيف من حدة هذه الظاهرة التي تحاول أن تفتك بأسرنا وأبنائنا.

Abstract

In this article the researcher to treatment a social phenomenon of cultural dimensions affect the customs and habits, traditions and cultural values of this society, and religious dimensions affecting the Islamic faith and human dignity, namely, the prostitution. Through the conceptual dialectic concerning this phenomenon at the level of intellectual pattern represented in the opinions of scholars, or theoretical explanations for it, and move to reveal the causes of the phenomenon and types, how to consider the Algerian legislature .

In the end the researcher offering some solutions that can contribute to alleviate this phenomenon, which is trying to kill our families and our children.

مقدمة

إن مناقشة ظاهرة الدعاية، أو البحث في أسبابها وتداعياتها كآفة اجتماعية سلبية تستحق منا ومن كل إنسان يعتر ب الإنسانيه وبأخلاق الآباء والأجداد أن لا نقف منها موقف متفرج بل يجب التصدي لها قدر الإمكان، وأن نتبع رسول الأمة (ص) حيث يقول "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فليسنه فان لم يستطع فقلبه، وذلك اضعف الإيمان".

لذا إن إظهار أسبابها ومبرراتها ودوافعها وتمظهراتها في المجتمع الجزائري، وإفرازاتها الضارة والكبيرة على مستوى الجماعات أو حتى الدول تستدعي دراستها دراسة سوسيولوجية مستفيضة لما لهذه الظاهرة من الأثر السلبي الفعال على بنية المجتمع وتماسكه بكل ترتيبه الاجتماعي، إلى جانب كل هذا فإنها تقوم على تخريب المجتمع بدءاً من أنساقه الفرعية إلى نسقه العام لأنها آفة خطيرة لها تشعباتها الكثيرة، فهي تتغلغل في الأنساق الفرعية لتفعل فعلتها وبخاصة تفكير الأسرة وأواصرها الودية، الروحية، الدينية والإنسانية، فتقودها إلى الإنزلاقات الأخلاقية المشينة حتى تسقطها إلى الدرك الأسفل من الانحطاط الإنساني والديني، مما يقود النسق العام الممثل في المجتمع بكل أنساقه ووحداته الاجتماعية ليتعرى من جميع القيم والأخلاقيات والمعايير التي تحكمه.

1- مفهوم الدعاة:

حتى يمكن تعريف الدعاة يجب وضعها في سياقها المفاهيمي الصحيح والممثّل في الانحراف الجنسي، وعليه يجب تعريف الانحراف الجنسي أولاً كإطار عام للدعاة وعليه:

الانحراف الجنسي هو "ضروب من الممارسة الجنسية يخرج فيه أصحابها عن سبل الاتصال الجنسي الطبيعي والمألفة".

كما يعرف الانحراف الجنسي على أنه¹ التمتع الجنسي بطرق ترفضها القيم الأخلاقية والدينية وتدينها الأعراف والتقاليد والقوانين الاجتماعية، أو فقد الشخص السيطرة على توارزنه بسبب اضطراب نفسي ما، ويتأكد ارتباط الانحراف الجنسي بالاضطراب النفسي.²

كما نعني بالانحراف الجنسي كل شذوذ فردي أو جماعي يؤدي إما لعدم إشباع أو كبت للغريزة الجنسية لدى البالغ، أو أية ممارسة غير شرعية أو غير طبيعية لإشباع هاته الغريزة.³

كما يقصد بالانحرافات الجنسية الحصول على الإشباع الجنسي بطريقة غير مشروعة من خلال تجارة الجنس، والدعارة في أسواق البغاء، والكتاريهات، والنادي الليلي، وسائل الأماكن التي تقدم الخدمات الجنسية في عالم الانحراف، والمغامرات الجنسية المتواصلة غير المسئولة، والاستهتار والاستسلام للجنس، والجنسية المثلية 'اللواط والسحاق'.⁴

كما يشير الانحراف الجنسي إلى "كل استعمال للجنس، دون الوفاء بمواصفاته الإنسانية الأحدث أو في غير ما يؤدي وظيفته البشرية".⁵

أما من الناحية الدينية فهو "الانحراف عن الطريق المحدد شرعاً للممارسة الجنس".⁶

من خلال التعريف المختلفة لظاهرة الانحراف الجنسي، تبرز لنا أهم مظاهر الانحراف الجنسي التي لها الأثر البالغ في المجتمع، ومن أهم هذه المظاهر: الدعاية أو البغاء، الزنى، اللواط، السحاق، العري والتبرج، الممارسات الجنسية الغير الطبيعية، التحرش الجنسي، موقع الميوعة وغيرها.

وتعتبر الدعاية، من أخطر أشكال الانحراف الجنسي على المجتمع وأنساقه وذلك منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا كما أنها عرفت بعدة تسميات أقدمتها وأشهرها البغاء وهناك من يعتبرها التسمية الأكاديمية للدعاية، إلا أنه يفضل استخدام مصطلح الدعاية لكونه الأكثر إستعمالاً وشيوعاً في الأوساط الأكاديمية المتخصصة والأوساط العامة غير المتخصصة.

وعليه يمكن تعريف الدعاية كالتالي:

الدعاية أو البغاء مصطلح له عدة تعريف فالبعض يعتبر "الدعاية ببساطة بيع الخدمات الجنسية، بدون أدنى إشارة إلى التمييز بين الدعاية القسرية والدعاية الطوعية".

أو أنها "تعني ضمنياً ممارسة الجنس إجباراً وقسراً ، مهما كان مصدر هذا الإكراه أو القسر".⁷

وكلمة الدعاية "تل على انحراف في سلوك الإنسان عن الطريق الصحيح للفطرة الإنسانية".⁸

والدعاية هي "كل عمل أو سلوك يقصد به الجنس وما يتعلق به من أفعال مثل الفجور الدعاية، إذا كان بعرض المتاجرة به وتقاضي الأموال مقابلة".⁹ كما تعني، "الرذيلة أو الفسق الأخلاقي، وهي مفهوم للدلالة على لذة أو غريزة جنسية غير مشروعة مقابل أجر مادي، ويشارك في هذه العلاقة طرفان الأول هو من يعطي هذه المتعة الجنسية غير المشروعة مقابل أجر مادي أو غير مادي، أما الطرف الآخر فهو من يشتريها مقابل إعطاء هذا الأجر".¹⁰

ويعرفها هاريمان Harriman على أنها اتصال جنسي مقابل اجر.¹¹

أما مفهوم الدعارة عند كل من أيزنك Eysenck وأرنولد Arnold وميلي Meili فتعني "عدم التمييز النسبي في منح الخدمات الجنسية مقابل دفع اجر أو أي مكافأة مادية".¹²

بالنسبة لتعريف هاريمان والتعریف الثاني الذي قدمه كل من أيزنك وأرنولد وميلي نلاحظ أنه لا يوجد اختلافاً كبيراً بينهما ما عدا كون التعريف الثاني أضيف عليه شرط عدم التمييز في العطاء الجنسي مادام المقابل المادي موجود. كما أورد أكتون Acton تعريف الدعارة من اتجاه ديني وأخلاقي بأنها "كل اتصال غير مشروع يعد باغاءً، سواء بأجر أو بدونه، حيث تتنازل المرأة عن عفتها طوعاً أو اختياراً".¹³

الملاحظ على هذا التعريف أنه غير محدد وعام ولا يخرج عن إطار تعريف الإنحراف الجنسي بوجه عام، ولا يوضح نمط العلاقة التي تميزه عن غيره من أنواع الممارسات الجنسية الأخرى.

ويقترح هنريكس Henriques أن أي تعريف للدعارة لابد وأن يشتمل على "كل ألوان النشاط الجنسي المشترى بالمال، أو كل الأفعال الجنسية التي يعتاد ممارستها بقصد الكسب والربح والتي تؤدي بواسطة أشخاص بمفردهم".¹⁴ إلا أن هذا التعريف أثار ا Unterstütـات على بعض جوانبه، خاصة فيما يتعلق بمصطلح اعتياد الممارسة، ذلك أن هذا المصطلح تلازمـه صعوبات في الحكم على الأفعال الجنسية التي تتم في فترة قصيرة وبدون إعتياد.

ويعرفها أبراهم فلكسنر Abrham Flexner في دراسته الشاملة للبغاء في أوروبا عام 1914 على أنها "الاتصال الجنسي الموسوم بالمقايضة وعدم التمييز وعدم التجاوب الانفعالي".¹⁵

أما الدعاة في تعريف نيازي حاته فهي "استخدام الجسم لإرضاء شهوات الغير مباشرة، نظير اجر وبغير تمييز". ويترتب على هذا التعريف ما يأتي:

- إن الدعاة إتجار بالجسم، وليس مجرد الاتصال الجنسي بدون تمييز.
- استبعاد العلاقة الجنسية ذات العاطفة، أي القائمة على التمييز.
- إمكان نسبة الدعاة إلى الذكور والإإناث.
- استبعاد المخادنة باعتبارها علاقة أساسها التمييز.¹⁶

وتعرفها نوال السعداوي على انها "حدوث عملية جنسية بين رجل وامرأة، لتلبية حاجة الرجل الجنسية، وللتلبية حاجة المرأة الاقتصادية".¹⁷ وبهذا التعريف قصرت الدعاة على المرأة وحدها مستبعدة بذلك البغاء المثلثي الذي يمارسه الذكور.

نجد أن تعريف نيازي حاته و نوال السعداوي يقدمان التعريف الدقيق للدعاة كونهما ميّزا بين الممارسات الجنسية المختلفة وبين الدعاة، على أنها إتصال جنسي لغرض جمع المال أو الحصول على حواجز مادية لتلبية حاجات إقتصادية أو إجتماعية.

2- التفسيرات النظرية للدعاة:

يشير الباحثون والمفكرون إلى تفسيرات متعددة للدعاة مما يوحى بغموض وعدم دقة المفهوم بحد ذاته، إلا أنه يمكن إجمالها في ثلاثة اتجاهات كبرى هي: الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي والاتجاه النفسي، وهذه الاتجاهات بمجملها تمثل عوامل إسهام في الدعاة أكثر من كونها سبباً مباشراً ووحيداً.

1-2- الاتجاه الاقتصادي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن ممارسة الدعاة ترجع إلى المكانة الاقتصادية المنخفضة التي تحملها المرأة العاهرة كون أغلبهن ينحدرن من أسر أو مناطق فقيرة جداً تدل على تدني المستوى المعيشي لهن، مما يدفعهن إلى احتراف

الدعاة كونها مهنة لا تحتاج إلى إمكانات وقدرات تعليمية أو مادية أو مهنية أو ما إلى ذلك، بالإضافة إلى أنها توفر المال الكثير الذي يغطي ويسد حاجياتهن. وتؤكد هذا الاتجاه الباحثة "سيمون دييفوار" Simon de Beauvoir حيث تشير إلى أن الأسباب الحقيقة للدعاة ترجع إلى أنها في عالم ينتشر فيه البؤس والفقر والبطالة، مما يدفع الإناث إلى دخول مهن مفتوحة لا تحتاج لقدرات معينة مثل مهنة الدعاة، كما تؤكد سيمون أن المجتمع جعل من مهنة الدعاة أكثر المهن سهولة وأكثرها ربحا.¹⁸

وهذا ما يؤكده أكتون بتفسيره الاقتصادي لظاهرة الدعاة في المجتمعات وذلك وفقاً لقانون العرض والطلب، إذ يرى أن الدعاة توجد وتزدهر طالما كان هناك عليها طلب، ثم يذهب أكتون إلى توضيح أسباب العرض كالتالي:¹⁹

- الكسل وكراهيّة العمل.
- العوز وال الحاجة نتيجة الفقر وعدم القدرة على الحصول على وسائل العيش بالطرق المشروعة.

إلا أن الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة تضيف بعدها آخر لتفسير الدعاة عندما كان الفرض الكلاسيكي يقوم على أن ممارسة الدعاة تكون تحت ضغط الفقر وال الحاجة إلى متطلبات الحياة الأساسية وأنه يفضل ممارسة الدعاة على الموت جوعاً، غير أن البعد الثاني يقوم على افتراض مفاده أن الحاجة إلى وسائل الترف والرفاهية والبذخ والكسب الوفير هي الدافع إلى امتهان الدعاة.

2-2- الاتجاه الاجتماعي:

اعتمد هذا الاتجاه على عدة عوامل اجتماعية أهمها تفكك الأسرة، ضعف الرقابة على الصغار وسوء التنشئة الاجتماعية وانحطاط القيم والمعايير السائدة وفسادها، إلى جانب فساد البيئة الاجتماعية المباشرة في المجتمع والأسرة كالحي والجيران²⁰. حيث يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن ضعف البناء الأسري وهشاشته

يضعف من عملية التنشئة الأسرية التي تسعى إلى تلقين المعايير والقيم المسموحة والممنوعة والسايئ في المجتمع، كما أن التفكك الأسري يفقد السيطرة على الأبناء وتوجيههم إلى جانب فساد البيئة الخارجية كالجيران والحي.. الخ يدفع إلى الانحراف بكل أشكاله وأنواعه وعلى رأس هذه الانحرافات عند الإناث هي امتهان الدعاة.

ومنه يرى هذا الاتجاه أن عدم السماح بالعلاقات الجنسية خارج الزواج، والتمسك بالقيم والأخلاق كفيلان بحفظ المجتمع وغياب الدعاة أو التخفيف منها. وبيؤيد هذا الرأي الدكتور نيازي حاته حين يشير إلى ضرورة التمسك بالقيم المستمدة من الدين والأخلاق، والاحتفاظ بقدر كافٍ من القيود على العلاقات بين الجنسين، حيث أن ذلك يحفظ المجتمع من الانحلال والتدهور.²¹

3-2- الاتجاه النفسي:

ارتبط هذا الاتجاه بالتحليل النفسي أكثر من أية نظرية نفسية أخرى، إذ يرد سلوك الدعاة إلى صراعات الطفولة، ونقص الحب الأبوي في هذه المرحلة بالذات، وتبدو هذه الصراعات على شكل عداون يمارس ضد الرجل، ويتمثل بميل من تمارس الدعاة إلى الانتقام من الرجل المشابه لصورة الأب مثلاً بمنحه المتعة الجنسية فقط دون المشاركة الوجدانية.

وتبدو العاهرة منذ بداية حياتها ذات ميل للاستهتار واللامبالاة والضعف الأخلاقي، إنها تقضى معنى قيمة الشخص الإنساني الأساسية، كما تقضى معنى جميع القيم المتصلة بالإنسان كقيمة العمل وقيمة الحياة، وقيمة الحياة وفقدان الوازع الديني والأخلاقي، وتميل إلى حياة الخمول وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية وعدم الشعور بها، كما تتميز ببرود جنسي في الغالب مما يجعلها فريسة سهلة أمام أي تشجيع لممارسة هذا السلوك سواء من خلال الأسرة أو الصديقات أو ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لأنها في الأساس تفضل

كسب المال ببذل أقل قدر ممكن من الجهد والتعب، وهو ما يتحقق لها من الدعارة. فالتكوين الشخصي هو الأقوى في دفعها نحو هذا السلوك ويأتي معه التشجيع الأسري والاجتماعي، في حين تبقى الحاجة المادية أضعف هذه العوامل وآخرها²².

3- الدعارة في الوطن العربي:

من أهم الآفات التي يتعرض لها الوطن العربي في الآونة الأخيرة هي آفة الدعارة بكل أشكالها، والتي بات انتشارها كالطوفان الجارف لا يقف أمامه لا شرع ولا قانون.

وفي أغلب البلدان العربية تعتبر الدعارة شيء غير أخلاقي وفي بعض الدول يتم محاسبة ممارسيها، إلا أن في غالب الأحيان يتم ممارسة الدعارة خارج رقابة القانون وتوجد مناطق عدة فيمدن متخصصة بهذا الشأن، وللأسف الشديد أن بعض الحكومات باتت تبارك وتساعد على انتشار دور الدعارة وتعطي عليها التصاريح سواء كانت ظاهرةً أم باطنَةً وتکاد لا تخلو بلد إسلامية من دور الدعارة برغم الحرب المعلنة عليها.

إن وجود أوكرار الدعارة أو شبكاتها المخفية والظاهرة منها في مجتمع ما تصيبه بسلوكيات شاذة ومُيوعة والتخلل الأخلاقي والإنساني والاجتماعي والديني، حتى يصبح أدنى مرتبة من دون كل المخلوقات على كوكب الأرض.

وقد أكد على خطورة هذه القضية، أي الدعارة وخاصة الاتجار بها "الاتفاق الدولي المعقود في 18 أيار/مايو 1904 حول تحريم الاتجار بالرقيق الأبيض والمعدل بالبروتوكول الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 كانون الأول/ديسمبر 1948".²³

كما سلط تقرير صدر مؤخرا عن وزارة الخارجية الأمريكية، الضوء على الاتجار بالبشر في دول الخليج العربية، منتقدا تناهيل هذه الدول حيالها

وعدم اتخاذ أي إجراء يردع الاتجار بالبشر على أراضيها، وخص التقرير الأميركي أربع دول خلنجية، هي "السعودية والإمارات وقطر والكويت" بالانتقاد لكن هذه الدول رفضت ما ورد في التقرير عبر تصريحات رسمية.²⁴

ففي عام 1905، صدر قانون في مصر أجاز الدعاة في مناطق معينة وألزم النساء العاملات بالخدمات الجنسية بإجراء فحص طبي أسبوعياً، وظل هذا النظام ساري المفعول حتى عام 1949 عندما صدر مرسوم عسكري بإلغاء شرعية الدعاة وبإغلاق بيوت الدعاة وتوجد الكثير من الداعرات الأجنبيات في مصر وخاصة الروسيات.

والدعاة في العراق غير مخالفة للقانون العراقي لكن بشروط وضوابط محددة مثل الفحص الطبي المنتظم وتحديد أماكن معينة يسمح فيها بالدعاة ضمن المدن، محلياً الفتاة المعروفة بامتها للبغاء كجزء من حياتهم الاجتماعية هم الغجر المعروفون محلياً باسم "الكاولية" حيث تعرف المناطق التي تقطنها غالبية من الغجر كبعض القرى وضواحي المدن بممارستها العلنية والمسمومة من الدولة للدعاة واللهم مثل منطقة "الكمالية" جنوب شرق بغداد وعدد آخر من قرى وبلدات الغجر في جنوب العراق وشماله، رغم هذا فإن مهنة الدعاة لا تقتصر على الغجر بل تشمل أفراداً من كافة الفئات تقريباً.

وضع شرعية أو السماح بممارسة الدعاة تغير في العراق خصوصاً بعد احتلال العراق عام 2003م، حيث تم تهجير غالبية العظمى من الغجر في العراق إلى دول الجوار وغيرها حيث هاجمت مليشيات مسلحة تجمعات الغجر ودمرت العديد من قراهم، يضاف إلى هذا أن عدداً من النساء العراقيات وتبعاً لظروف الحرب وما تسببه من تفكك أسري وفقدان لمعيل العديد من الأسر مما أدى إلى سقوط عدد من النساء في مهنة الدعاة بسبب الحاجة واستغلال شبكات الدعاة لهن وخصوصاً في الدول التي فرن لها، وهذا وفقاً لقرير

للأم المتحدة، ويجدر بالذكر أن الحروب توافقها دائمًا حالة انتشار امتهان الدعارة وهذه الحالة تشبه الحالة التي عمّت في أوروبا إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية²⁵.

وتعتبر سورياً مع مثيلاتها من دول عربية أخرى، مكاناً مقصوداً للسياحة الجنسية على مدار العام كلبنان ومصر والمغرب، حيث ينشط "تجار الجنس" بين هذه الدول، مستخدمين طرق وأساليب ترغيبية وترهيبية لاستدراج فتيات بعضهن قاصرات لممارسة الجنس معهن، مقابل مبالغ لهن أو لذويهن أو منهن إقامة في دولة خليجية.

ولبنان نموذج لكثير من فتيات يتاجرن بأجسادهن إما للمتعة أو للمال، وهن منتشرات في كل مكان ويعتبرن هذا الشيء من لون العصر والمرأة في رأيهم يجب أن تتحرر من كل قيود تقف في سبيل تقييد حريتها الجنسية.

وشددت دراسة ميدانية حول "تجارة الجنس في اليمن" على ضرورة معالجة أوضاع النساء المحتمل سقوطهن في هاوية الدعارة أو البغاء، منتقدة قصور برنامج الضمان الاجتماعي الحكومي الذي لا يشمل النساء الأشد فقرًا لوقايتهن من الانزلاق إلى الدعارة والتشرد والتسلول.

وبحسب الدراسة التي قامت بها الدكتورة فوزية حسونة - بمحافظة تعز وعدن باليمن - تؤكد أن من يمارسن البغاء أو الدعارة في لبنان لجأن لذلك بسبب افتقارهن لل المال وبهدف الإنفاق على أنفسهن وأسرهن ومن فيهم الذكور، إلى جانب افتقارهن إلى من يهتم بهن وبكفالة حياتهن ويعانيان من مشاكل اجتماعية، ويتخذن من الشارع مأوى لهن، ويعرضن لإغراء الحياة في الفنادق.

وأشارت الدراسة إلى أن هناك مبحوثات قلن إنهن يمارسن الدعارة من أجل الصرف على إخوانهن الذكور العاطلين عن العمل وتسديد نفقات العلاج، وأوضحت أن غالبيتهن لديهن أسر ويقمن بإعالة الأسر، والمتزوجات بعضهن

زيجاتهن صورية وغطاء لامتهان الدعاية أو لأن دخل الزوج لا يكفي ويقمن
²⁶ بإعالة الأسرة.

وفي المغرب تنتشر الدعاية بشكل كبير، بسبب فقر المواطنين وكثرة
السُّواح، إذ تكثر أيضاً ظاهرة دعاية القاصرات والقاصرين.²⁷

وتمثل هذه نماذج بسيطة عن مدى نفاق ظاهرة الدعاية في الوطن العربي
ولكنها مقارنة إلى ثقافة المجتمع العربي وقيمه ومعاييره الأخلاقية والدينية كفيلة
بأن نعلن إنذار الخطر في المجتمعات العربية لمحاربة هذه الظاهرة ومحاولة
تقديم العلاج اللازم لها.

4- الدعاية في الجزائر:

مع ارتفاع معدلات الفقر وتراجع الإرهاب والإنتشار الهائل للكنولوجيات
الاتصال والإعلام في الجزائر وجدت ظاهرة الدعاية منفذًا لها إلى قلب المجتمع
الجزائري، وأصبحت تجارة الجنس والدعاية مهنة يتناه بها البعض ويتنشر بها
بعض الآخر تحت عناوين مختلفة خاصة عندما تمارسها فئة اجتماعية طارئة
على المجتمع.

ففي سنوات قليلة، أصبح هناك فئة من المليارديرات وهي تستثمر في
الأجسام وتضاعف ثرواتها وتُمتن علاقاتها وتوسيع نفوذها، على حساب فئات
اجتماعية وجدت نفسها فريسة سهلة أمام مخالب هؤلاء التي لا ترحم خاصة
المرأهقات، الجامعيات والمطلقات، وهن اللواتي تدفعهن البطالة والظروف
الاجتماعية الصعبة والرغبة في تحقيق أحالمهن إلى الواقع في دوامة الانحراف
والفساد والغريب في الأمر، أننا نسمع يومياً عن غلق الشركات وحل المؤسسات
وطرد العمال وفي نفس الوقت نشاهد افتتاح بيوت اللهو والملاهي والتجمعات
الترفيهية، في غياب السلطات المكلفة بحماية المجتمع والصمت الرهيب الذي
تمارسه المؤسسات الدينية وكان الأمر لا يعنيها. والغريب أن صمت الجميع لا

يمكن أن يكون إلا تواطئاً صريحاً ومساندة غير معلنة للفساد، الذي يحطم قدرات المجتمع ومستقبله فماذا يبقى من المستقبل إذا تحطمت الأجيال الصاعدة وهل الانفتاح واقتصاد السوق يعني الاستثمار في الأجساد، ولماذا لم ينجح الاستثمار إلا في الملاهي وبيوت اللهو والأكيد أن الأمر يهدد الأمن العام والمصالح العليا للبلاد.²⁸

كما أن المجتمع الجزائري يقرأ يومياً عن تفكيك شبكات الدعارة، أو تحرير القصر على ممارسة الدعارة، أو الأطفال على الجنس والبغاء، وذلك من خلال استغلال ظروفهم الاقتصادية وحالاتهم الاجتماعية التي تعيشها هذه الفئات.

ولعل أخطر أنواع الدعارة هو استغلال الأطفال في هذا المجال، فقد كشف تحقيق ميداني حول تشغيل الأطفال بالجزائر، أنجزه مرصد حقوق الطفل الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، شمل 08 ولايات من الوسط وهي الجزائر العاصمة - البليدة - تizi وزو - عين الدفلة - تييزار - بجاية - بومرداس - البويرة، عن وجود 2979 طفل عامل تتراوح أعمارهم بين 04 و17 سنة، ينشطون في مجالات بيع السجائر والرعاية وأخطرها المتاجرة بالمخدرات والدعارة.²⁹

كما أن شبكات الدعارة بدأت تنتشر بالجزائر بشكل رهيب وخاصة بالحدود الجزائرية الغربية، فنجد من الجزائريات اللاتي يتسللن أو من يهربن إلى المغرب لأجل ممارسة الدعارة، ومن بين المدن المغربية التي تقصدتها الجزائريات نجد كل من "الرباط، الدار البيضاء، مراكش وطنطاو" والتي تعتبر من بين أشهر المدن المغربية بالسياحة الجنسية، مقابل مبالغ مالية كبيرة تتراوح ما بين 1000 إلى 2000 درهم مغربي، أي ما يعادل 10 ألف إلى 20 ألف دينار جزائري، في المقابل نجد مغربيات من يمارسن الدعارة في الجزائر، أما بالنسبة

للجزائريات اللواتي يمارسن هذا النوع من النشاط، فأغلبهن من الولايات الداخلية التي تضررت من الإرهاب، والفقر.³⁰

والأمر لا يتعلق بهذه النماذج فقط، فقد توسيع ظاهرة الدعاية وارتفعت معدلاتها في أواسط الطالبات الجامعيات بشكل مخيف، خاصة وهن يتخوفن من البطلة بعد نهاية الدراسة ولهذا فهن يمارسن الدعاية كوسيلة لكسب المزيد من المال أو الحصول على منصب مهم في احدى المؤسسات الكبرى، وقد توسيع ظاهرة في النشاط التجاري والإشهار، وان أرباحها خيالية، وتقول المصادر أن هناك 33 شبكة دعاية تنشط في الجزائر، وهي تستغل الملاهي وبيوت اللهو الليلية كمراكز تمارس فيها تجارتها، وتقول مصادر أخرى أن هناك أكثر من 37 ألف طفل غير شرعي يولدون سنويًا، بتسهيلات كبيرة من الحكومة، مما اضطرت الحكومة إلى تخصيص ميزانية كبيرة لبناء مراكز استيعاب هؤلاء الأطفال، زيادة على تحول الجزائر إلى بلد معرض إلى كارثة السيدا (الإيدز) بسبب مرض فقدان المناعة، الذي ترتفع معدلات المصابين به داخل المجتمع الجزائري.³¹

5 - أسباب الدعاية في والجزائر:

تعددت الأسباب التي أدت إلى الدعاية في الجزائر ولكن يمكن تحليل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظاهرة القديمة لامتداداتها التاريخية القديمة، والحديثة لصورها وأشكالها الحديثة، إلى مجموعة من الظروف المختلفة والتي اجتمعت لتؤدي إلى ظواهر اجتماعية متعددة ومختلفة من بينها ظاهرة الدعاية، ولعل أبرزها:

- **الأسباب الاقتصادية:** المتمثلة في ضعف الدخل وارتفاع الأسعار والسياسات الاقتصادية كتسريح العمال، نقص مناصب الشغل، غياب الرقابة على طرق التوظيف... الخ.

- **الأسباب الاجتماعية:** متمثلة في تدني المستوى المعيشي التفکاك الأسري وغياب التنشئة الاجتماعية الصحيحة، حجم العائلة، الفقر والبطالة، العزوف عن الزواج لارتفاع تكاليفه، ارتفاع نسبة العنوسية.
- **الأسباب السياسية:** وتمثل في طبيعة النظام الهشة وعدم قدرته على التصدي لمثل هذه الظواهر ومثيلاتها بالمجتمع، زيادة على نقش ظاهرة الفساد الإداري، تشيع الإنحراف الجنسي عن طريق معايير خاصة بالتوظيف الإداري للنساء.
- **الأسباب الأمنية:** وقد تمثلت أساسا في فترة التوتر التي عاشتها الجزائر منذ سنة 1993 إلى غاية سنة 1997 والتي هوت بالمجتمع إلى أدنى المستويات على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي... الخ.
- **الأسباب التكنولوجية:** وتمثلت في مختلف تكنولوجيات الاتصال المتطرفة المتداولة في المجتمع الجزائري مع سوء استخدامها على غرار البرابول والانترنت والهاتف النقال.

كل هذه الأسباب مجتمعة ساعدت على نقش ظاهرة الدعارة في المجتمع الجزائري، فتدخل هذه الأسباب وتعددتها دفعت بهذه الفئة من المجتمع إلى إعادة حساباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، حتى تتمكن من مسيرة التحولات التي يعرفها المجتمع، فعلى الصعيد الاقتصادي أدت سياسات التشغيل والتوظيف بالمؤسسة الجزائرية إلى جانب الفساد الإداري إلى ظهور فئة تساؤم وتتجاذب بأجساد الأمهات والعاملات.

6- الدعارة والقانون الجزائري:

يسن قانون العقوبات الجزائري الصادر عن وزارة العدل الجزائري تحت أمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966، في الفصل الثاني الخاص بالجنایات والجناح ضد الأسرة والأداب العامة،

من القسم السابع الخاص، بتحريض القصر على الفسق والدعاية المواد القانونية
التالية:

- المادة 343: (أمر رقم 47-75 المؤرخ في 17 جوان 1975) يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 20.000 دج وما لم يكن الفعل المقترف جريمة أشد كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية:
- 1 - ساعد أو عاون أو حمى دعاية الغير أو أغري الغير على الدعاية وذلك بأية طريقة كانت.
 - 2 - أقتسم متحصلات دعاية الغير أو تلقى معونة من شخص يحترف الدعاية عادة أو يستغل هو نفسه موارد دعاية الغير وذلك على أية صورة كانت.
 - 3 - عاش مع شخص يحترف الدعاية عادة.
 - 4 - عجز عن تبرير الموارد التي تتفق وطريقة معيشته حالة أنه على علاقات معتادة مع شخص أو أكثر من الذين يحترفون الدعاية.
 - 5 - استخدم أو استدرج أو أعاد شخصاً ولو بالغاً بقصد ارتكاب الدعاية ولو برضاه أو أغواه على احتراف الدعاية أو الفسق.
 - 6 - قام بالوساطة بأية صفة كانت بينأشخاص يحترفون الدعاية أو الفسق وبين أفراد يستغلون دعاية أو فسق الغير أو يكافئون عليه.
 - 7 - عرق أعمال الوقاية أو الإشراف أو المساعدة أو التأهيل التي تقوم بها منظمات متخصصة لصالح أشخاص يحترفون الدعاية أو يخشى عليهم من احترافها وذلك بطريق التهديد أو الضغط أو التحاليل أو بأية وسيلة أخرى. ويعاقب على الشروع في ارتكاب الجناح المشار إليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المنصوص عليها بالنسبة لتلك الجناح.

- **المادة 344:** أمر رقم 75-47 المؤرخ في 17 جوان 1975 وقانون رقم 343 المؤرخ في 13 فيفري 1982) ترفع العقوبات المقررة في المادة 343 إلى الحبس من خمس إلى عشر سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 دج في الحالات الآتية:

- 1- إذا ارتكبت الجنحة ضد قاصر لم يكمل التاسعة عشرة.
- 2- إذا صحب الجنحة تهديد أو أكراه أو عنف أو اعتداء أو إساءة استعمال السلطة أو الغش.
- 3- إذا كان مرتكب الجنحة يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخفياً.
- 4- إذا كان مرتكب الجنحة زوجاً أو أبياً أو أماً أو وصياً على المجنى عليه أو يدخل في إحدى الفئات التي عدتها المادة 337.
- 5- إذا كان مرتكب الجنحة من يساهمون بحكم وظيفتهم في مكافحة الدعارة أو في حماية الصحة أو الشبيبة أو صيانة النظام العمومي.
- 6- إذا ارتكبت الجنحة ضد عدة أشخاص.
- 7- إذا كان المجنى عليهم في الجنحة قد حملوا أو حرضوا على احتراف الدعارة خارج الأرض الجزائرية.
- 8- إذا كان المجنى عليهم بالجنحة قد حملوا أو حرضوا على احتراف الدعارة عقب وصولهم إلى الأرض الجزائرية أو بعد وصولهم إليها بفترة قريبة.
- 9- إذا ارتكبت الجنحة من عدة فاعلين أو شركاء.

ويتعاقب على الشروع في ارتكاب الجناح المشار إليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المنصوص عليها بالنسبة لتلك الجناح.

- **المادة 348:** (أمر رقم 75-47 المؤرخ في 17 جوان 1975) يتعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 2000 دج، ما لم يكون الفعل جريمة أشد كل من سمح لأشخاص يحترفون الدعارة بالاعتياض على

ممارسة الفسق سرا في محلات أو أماكن غير مستعملة من الجمهور ويحوزها بأية صفة كانت.

ويعاقب على الشروع في هذه الجنحة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة.³²

إن القارئ والمتصفح لهذه المواد والنصوص القانونية في التشريع الجزائري يكتشف ويفهم مدى خطورة هذه الظاهرة إستناداً إلى طبيعة العقوبات التي سنها المشرع الجزائري لتضيق المجال والمساحة على هذه الظاهرة والحد من إستفحالها وإنشارها، وهذا ما تؤكد العقوبات العينية والمادية الكبيرة المفروضة على كل من يسعى إلى نشر وتدعم ممارسة الدعاية ويخصص لها مهلاً للممارسة سواء من قريب أو بعيد، ولكن يبقى التساؤل المطروح دائماً حول مدى فعالية وفاعلية هذه القوانين إنطلاقاً من كيفية تطبيقها وعلى من تُطبق وصولاً إلى نوع النتائج التي تتحققها هذه القوانين على مستوى السلوك الفردي أو على مستوى السلوك الجماعي.

7 - أنواع ظاهرة الدعاية في الجزائر:

الواقع والحياة الاجتماعية في الجزائر يؤكdan على أن هناك أشكال وصور مختلفة لظاهرة الدعاية يمكن أن تحدد ملامحها من خلال سلوك الدعاية الممارس من قبل فئات وتركيبات إجتماعية مختلفة، والتي تكشف عن أشكال وصور الدعاية المنتشرة في الجزائر ك الآتي:

1. الدعاية في الخفاء: وتكثر في المناطق التي تضع معايير صارمة مستمدّة من عادات المنطقة وتقاليدها، فتمارس فيها الدعاية سراً أي في الخفاء.
2. الدعاية شبه العلنية: وهي تنتشر في المناطق الساحلية التي تعتمد على السياحة والفندقة المخصصة للوافدين الأجانب والمحليين على حد سواء حيث تمارس الدعاية في الفنادق والمساكن المأجورة.

3. **الدعارة المنظمة:** وهي دعارة منظمة من طرف أرباب لها يسمون بالـ(القوادين) حيث تعمل عدة عاهرات لحساب من يوظفهم وغالباً ما يكون موجهاً لفئة معينة من المجتمع، ويجدر بالذكر أن هذا النوع من الدعارة هو الأخطر والذي يخضع لأنشد العقوبات صرامة.

4. **الدعارة الراقية:** وهي نوع من الدعارة تمارسها فئة النخبة بالمجتمع كرجال الأعمال في طاولات جلسات العمل، أو أصحاب المناصب الإدارية العالية، أو أصحاب المناصب الهمامة في الدولة.

في ظل هذه الأشكال والصور المختلفة لظاهرة الدعارة يمكن القول أن الدعارة في الجزائر لا تختلف كثيراً عن الدعارة في المجتمعات الغربية أو المجتمعات العربية الأخرى، رغم اختلاف الثقافي والاجتماعي والعقائدي الذي يميز كلاً المجتمعين.

8- حلول لتخفييف من ظاهرة الدعارة:

إن التعامل مع ظاهرة الدعارة تحتاج إلى جهود متكافئة وأساليب مجدية من أجل التصدي للظاهرة والتخفيف من حدتها.

ومن بين الحلول التي يمكن إتباعها للتقليل من ظاهرة الدعارة في المجتمع الجزائري والتي يجب تطبيقها على جميع الأصعدة والمستويات الاجتماعية والدينية، الاقتصادية، السياسية والقانونية، النفسية والتربية... كالتالي:

1- الحرص على الحياة الأسرية والاستقرار العائلي، حيث أن تماسك الأسرة له أثره القوي والمباشر في سلوك الأبناء وبخاصة البنات.

2- الإهتمام بغرس التعاليم الدينية والمعايير والقيم الأخلاقية المستمدة من الدين الإسلامي، حيث تمكن الفرد من السيطرة على كافة إنجعاته ونزعاته.

- 3- ضرورة الاهتمام بال التربية الجنسية السليمة منذ السن المبكرة للأطفال كجزء من العملية التربوية بصفة عامة، حيث تكتسبه القيم الخاصة بالسلوك الجنسي، وتنقيه من أخطاء التجارب الجنسية غير المسؤولة، كما أن التربية الجنسية تؤدي إلى ضمان إقامة علاقات سليمة بين الجنسين قائمة على الفهم الصحيح لهذه العلاقة.
- 4- ضرورة الالتزام بأساليب التربية السليمة التي جاء بها الإسلام والتي تفرض الاعتدال في الحزم والرفق في معاملة الأطفال.
- 5- تنقيف الناس بتراثهم التاريخي وبدينهم الذي لو تمسكوا به لما أصابهم من السوء خاصة بمفاهيمه الصحيحة.
- 6- توفير الرزق الحسن من خلال توفير العمل للجميع وتقديم المساعدات المالية لمن هم غير قادرين على توفير متطلباتهم المادية والاجتماعية.
- 7- تسخير القانون وتطبيقه بصرامة من أجل الضرب بقوة على أيدي العابثين والمفسدين داخل المجتمع.
- 8- التركيز على الدراسات الاقتصادية الحكيمية من قبل الدولة بهدف النهوض بالمجتمع نحو الأفضل، ونشر الثقافة الاجتماعية والاهتمام بالإنساني والمعرفي والقضاء على البطالة والتخلف.
- 9- السعي من قبل الدولة إلى الإصلاح الاجتماعي، والإعلام الهدف والموجه بطريقة صحيحة ومدرستة، واستشارة الأخصائيين والمعالجين النفسيين عندما تظهر علامات غير طبيعية داخل الأسرة أو المجتمع الذي يحيط به هذا الفساد.

خاتمة:

تبقى ظاهرة الدعاية من الظواهر الاجتماعية الأكثر غموضاً وصعوبة التفسير والتحليل على المفكرين والباحثين المشغولين في الحقول الاجتماعية والنفسية، وذلك راجع لطبيعة الظاهرة الغامضة ونظرية المجتمع الثقافية والعقائدية لهذه الظاهرة، مما يجعل من الصعوبة بما كان حصرها وتحديد لها لتسهيل دراستها والكشف عن خصائصها.

إلا أن هذا لا يمنع من تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل ومحاولة تفسيرها ومعرفة أسبابها ومحاولة الحد منها ومن نتائجها السلبية التي طالت المجتمع ومؤسساته المختلفة وعلى رأسها الأسرة والتي بدأت تتغير ملامحها تدريجيا مع تفاقم هذه الظاهرة في المجتمعات العربية عموما، على غرار ما آلت إليه الأسرة في المجتمعات الغربية والتي يصفها علماء الاجتماع بأنها تحتضر وأنها في طريقها إلى الزوال "The end of the family".

الهوامش والمراجع

¹ منير العلبي: موسوعة المورد، دائرة المعارف انجليزية عربية مصورة، دار العلم للملائين، بيروت، لبنان ، دس، ج9، ص 31.

² الانحرافات الجنسية: <http://www.feedo.net> يوم التحميل 04/04/2007 على الساعة 13.30.

³ الانحراف الجنسي <http://jaud.jeeran.com> يوم التحميل 05/01/2008 على الساعة 13.26

⁴ تعريف الانحرافات الجنسية: <http://www.islammemo.cc> يوم التحميل 13.28 ، على الساعة 05/01/2008

⁵ يحيى الرخاوي : الانحراف الجنسي: إعادة قراءة مصطلح قديم، <http://www.arabpsynet.com> يوم التحميل 05/01/2008 على الساعة 15.25.

⁶ مرسي عبد الواحد إمام: الشذوذ الجنسي وجرائم القتل، توزيع دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، سنة 1995، ص 17.

⁷ مقال حول الدعاة: <http://ar.wikipedia.org> يوم التحميل 05/01/2008، على الساعة 13.35.

⁸ فساد الأخلاق (الدعاة) في الوطن العربي: <http://www.ibtesama.com> يوم التحميل 20/12/2007، على الساعة 17.30. على الساعة 13.54.

⁹ محمد الصالحي : السياحة والدعاة في اليمن <http://www.marebpress.net> يوم التحميل 06/01/2008، على الساعة 09.30.

¹⁰ حسين أحمد: الدعاة – أسبابها وتداعياتها، <http://www.ajrasdirik.com> يوم التحميل 05/01/2008، على الساعة 13.45.

¹¹ Philip Harriman ; Hand book of psychological terms, London, a little field, Adams and Quality Paperback, p 151.

¹² H.Eysenck and W.Arnold and R.Meili; Encyclopaedia of Psychology, vol 3, 1972, pp 52-53.

¹³ William Acton : Prostitution, edited by peter Pryer, London, 1968, p 29.

¹⁴ Harry Benjamin : prostitution and morality, New York, the Julian press, 1964, p 26.

¹⁵ حسن الساعاتي: مشكلة البغاء في الإقليم الجنوبي، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة، عدد جانفي 1961، ص 18.

¹⁶ نجية إسحاق عبد الله محمد: سيكولوجية البغاء، دراسة نظرية ومبادئ، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، سنة 1984، ص 24.

¹⁷ نوال السعداوي: الأنثى هي الأصل، مكتبة مدبول، القاهرة، مصر، سنة 1977، ص 188.

¹⁸ نجية إسحاق عبد الله محمد: مرجع سابق ص 51.

¹⁹ William Acton: Prostitution, edited by peter Pryer, London, 1968 p 114.

²⁰ حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص 31.

²¹ نجية إسحاق عبد الله محمد: مرجع سابق ص 54.

²² المرجع نفسه: ص 56 – 61.

²³ حسين أحمد: الدعاارة – أسبابها وتداعياتها، <http://www.ajrasdirik.com> يوم التحميل 2008/01/05، على الساعة 13.45

²⁴ عبد الرحمن الماجدي: الدعاارة في الدول العربية.. التجارة الخفية،

يوم التحميل 2007/10/17، <http://arabic.rnw.nl> على الساعة 13.50.

²⁵ دعاارة: <http://ar.wikipedia.org/wiki/> يوم التحميل 2008/01/05، على الساعة 13.35.

²⁶ تجارة الجنس في اليمن سببها الفقر، يوم التحميل 2008/01/05، على الساعة 14.10. <http://www.lahaonline.com>

²⁷ عبد الرحمن الماجدي: الدعاارة في الدول العربية.. التجارة الخفية،

يوم التحميل 2007/10/17، <http://arabic.rnw.nl> على الساعة 13.50.

²⁸ مع ارتفاع معدلات الفقر وتراجع الإرهاب: ظاهرة الدعاارة تنتشى في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية <http://swmsa.com> يوم التحميل 2008/11/15 على الساعة 16.30.

²⁹: بلقاسم حوم: عالم الشغل يستغل 1.8 مليون طفل في الجزائر ، <http://www.amanjordan.org> يوم التحميل 2007/11/15 على الساعة 17.55.

³⁰: شبكات الدعاية في الجزائر وملهى قصر الحمراء: الشروق اليومي، السبت 29 ديسمبر 2007، العدد 2184

³¹ مع ارتفاع معدلات الفقر وتراجع الإرهاب: ظاهرة الدعاية تتفشى في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية <http://swmsa.com> يوم التحميل 15/11/2008 على الساعة 16.30.
³² قانون العقوبات الجزائري: موسوعة ويكيبيديا <http://ar.wikisource.org/wiki> يوم التحميل 06/01/2008 على الساعة 14.30.